جامعة طنطا
كلية الحقوق

المؤتمر العلمى السابع لكلية الحقوق جامعة طنطا

بعنوان

حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول

بحث مشترك بعنوان

الحماية الدولية للمسنين في إطار أحكام القانون الدولى العام

إعداد

الدكتور

محمد حامد الغنام

دكتوراه في القانون الدولى العام

كلية الحقوق جامعة مدينة السادات

الدكتور

محمد حسين عبد الحميد

دكتوراه في القانون الدولى العام

كلية الحقوق جامعة المنوفية

الحماية الدولية للمسنين فى إطار أحكام القانون الدولى العام

- **الفصل الأول:** مفهوم المسنين فى القانون الدولى العام والتشريعات الوطنية
- **الفصل الثاني:** الأسس القانونية والجهود الدولية لحماية حقوق الأشخاص المسنين

الحماية الدولية للمسنين فى إطار أحكام القانون الدولى العام

تمهيد وتقسيم:

تعتبر حماية حقوق المسنين واحدة من أهم التحديات التى تواجه العالم فى العصر الحاضر، حيث ازدات أعداد المسنين زيادة كبيرة ، وباتوا يشكلون نسبة مهمة من الأسرة الإنسانية لها همومها ومشاكلها على واثارها على المجتمع .

ولقد اعتاد الباحثون على اعتبار المسنين من فئات الجماعات الضعيفة أو المستضعفة التى لم تلق المستوى الكافى من الرعاية والاهتمام . وعانت لفترات طويلة من الانتهاك الواسع لحقوقها، ولهذا السبب فقد تصاعدت الدعوات وتواتر الجهود الحثيثة الرامية الى النهوض بواقعها وتقنين حقوقها وضمان توفير الاحترام المطلوب لها .

كما أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يوفر الحماية العامة لكل بنى البشر ، كما يؤمن حماية خاصة للفئات الضعيفة ، التى تستدعى تدابير متميزة نظرا لاحتياجاتهم المتميزة ، وقد بدأ الاهتمام فى السنوات الأخيرة على الصعيد الدولى بفئة المسنين ، نظرا للصعوبات النفسية والصحية التى تجعل الفرد فى أرذل العمر محتاجا لرعاية غيره له ، وهذا بعد تسجيل انتهاكات عدة لحقوق هذه الفئة المهمشة من المجتمع ، خاصة ممارسة العنف بحق المسنين والاعتداء عليهم ، والتخلى عنهم فى حالات المرض والمسائل القانونية والمالية المتعلقة بالتخطيط للرعاية فى أخر مراحل الحياة .

ولقد شهد القرن العشرون ثورة فى طول العمر ، إذ زاد متوسط العمر المتوقع بمقدار ٢٠ عام منذ ١٩٥٠ إلى ٦٦ عاما ، ومن المتوقع أن يمتد ١٠ سنوات أخرى بحلول سنة ٢٠٥٠ ، هذا الانتصار الديموغرافى والنمو السريع للسكان من القرن الحادى والعشرين ، يعنى أنه سيزيد عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة من حوالى ٦٠٠ مليون فى سنة ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٢ مليار فى سنة ٢٠٥٠ [1] .

ولهذه الزيادات سيكون لها أثار ستغير مجرى العالم ، ومن نتائجها الحالية ضرورة الاعتراف بأهمية إيلاء مزيد من الأهتمام للتحديات المتميزة التى تؤثر على كبار السن ، بما فى ذلك فى مجال مستوى تمتعهم بحقوق الإنسان .

١- حقوق كبار السن ، تاريخ الاعلان ١٥ يونيو ٢٠٢١
١ https://www.ohchr.org/AR/Issues/OlderPersons/Pages/OlderPersonsIndex.aspx

ولقد كان هناك اتجاه دولى ووطنى لوضع وتفعيل أليات قانونية وفعالة ، من شأنها ضمان حقوق متميزة بكبار السن بهدف التخفيف من معاناتهم من خلال وثائق متخصصة ، إلا أنه وحتى الأن ما زال المجتمع الدولى لم يتوصل لاتفاقية دولية خاصة ، لا سيما وأن هناك عدد بسيط من الدول فقط التى أصدرت قوانين خاصة ذات الصلة ، وقد جاءت جائحة الكوفيد ١٩ لكى تزيد من معاناتهم من خلال التمييز الصريح والعالمى على أساس السن فى تقديم الرعاية الصحية .

مشكلة البحث

حيث تكمن أبرز المشكلات التى سوف يتم معالجتها خلال البحث :-

١- هو الأفتقار إلى النصوص القانونية الملزمة بشأن حقوق كبار السن ، لان اغلب الوثائق ذات الصلة تحمل الطبيعة الإطارية والإرشادية فقط .

٢- ضعف الاليات من قبل الأمم المتحدة فى مجال المتابعة والإشراف الدائم على تطبيق وتفعيل النصوص والسياسات الموضوعة لتعزيز حقوق المسنين .

أهمية البحث

١- ضرورة التأكيد على تعزيز حقوق المسنين ولا يقتصر فقط على وضع المبادئ بل لا بد أن يكون هناك مشاركة فعالة من جميع الأطراف المهتمة .

٢- ضرورة أن يتم استكشاف المشكلات التى تواجه المسنين ، وإظهار أبرز العقبات والتحديات التى تقف فى طريق حماية حقوقهم .

٣- ضرورة الكشف عن الجهود التى قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الفاعلة فى هذا الشأن لخلق واقع أفضل للمسنين .

نطاق البحث

حيث يتحدد نطاق البحث بدراسة ما ورد بالمواثيق الدولية ذات الصلة ، كذلك مواقف وقرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وتتبع خطط العمل المعتمدة فى المؤتمرات الدولية .

منهج البحث :-

سوف نتطرق فى خلال بحثنا الى المنهج التحليلى التأصيلى للاتفاقيات العامة والخاصة لحقوق المسنين ، وكذلك المواثيق الدولية التى صدرت بشأنهم ، كذلك ما ورد عن الأمم المتحدة من قرارات واعلانات وخطط عمل وغيرها لحقوق هذه الطائفة الاجتماعية .

خطة البحث :-

الفصل الأول :- مفهوم المسنين فى القانون الدولى العام والتشريعات الوطنية

المبحث الأول :- مفهوم المسنين لغة واصطلاحا

المبحث الثاني :- مفهوم المسنين فى القانون الدولى والتشريعات الوطنية

المبحث الثالث :- المجالات الرئيسية والمشكلات التى يتعرض لها المسنين وكبار السن

الفصل الثانى :- الأسس القانونية والجهود الدولية لحماية حقوق الأشخاص المسنين

المبحث الأول :- حماية حقوق المسنين فى نصوص اتفاقيات حقوق الانسان العامة والخاصة

المبحث الثانى :- أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية القانوينة والاقليمية المعنية بحماية حقوق المسنين

الفصل الأول

مفهوم المسنين فى القانون الدولى العام والتشريعات الوطنية

تقسيم:-

بداية وقبل الخوض في الحديث عن حقوق المسنين ، نود إلقاء الضوء على مفهوم المسنين لغة واصطلاح وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث، على أن نعرض في المطلب الثاني التعريف بالمسنين فى القانون الدولى العام والتشريعات الوطنية .

المبحث الأول

مفهوم المسنين لغة واصطلاحا

نظرا لأهمية هذا الموضوع سنلقي الضوء بداية على بيان مفهوم المسنين فى اللغة في مطلب أول، على أن نتناول بيان مفهوم المسنين فى الاصطلاح في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول

مفهوم المسنين فى اللغة

لقد استعمل العرب كلمة (المسن) للدلالة على الرجل الكبير ، فتقول : " أسن الرجل : كبر ، وكبر سنة ، يسن إسنانا ، فهو مسن "[١] ، كما استخدم العرب ألفاظا أخرى لوصف المراحل التى يمر بها كبير السن فتقول " (شيخ) وهو " من استبانت فيه السن ، وظهر عليه الشيب " [٢] ، وبعضهم يطلقها على من جاوز الخمسين [٣] ، وقد تقول : (هرم) هو " أقصى الكبر " [٤] . وتقول كذلك : " كهل " ، وحيث أن جميع الألفاظ السابقة تدل على كبر السن .

ونقل عن بعض الحكماء قوله : الأسنان أربعة : سن الطفولة ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة [٥] . إلا انه يمكن ترتيب مراحل عمر الإنسان ، استظهارا من معاجم اللغة بعد مرحلة المراهقة – كالتالى : شاب

١- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الجزء ١٣ ، صفحة ٢٢٢
٢- المنجد ، دار الشرق ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ ، صفحة ٤١٠
٣- ابراهيم مصطفى وأخرون ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، تركيا ، ١٤١٠ هـ ، صفحة ٩٨٣
٤- ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، صفحة ٦٠٧
٥- ابن حجر ، فتح البارى شرح صحيح البخارى ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، بدون تاريخ ، جزء ١١ ، صفحة ٢٤٠

، ثم كهل ، ثم شيخ ، ثم هرم . فكل من تجاوز مرحلة الأربعين – فهو مسن فى اللغة ، ونلاحظ هنا أخر هذه المراحل هى مرحلة الهرم . والهرم – كما ذكر ابن حجر رحمه الله هو : الزيادة فى كبر السن [١] .

المطلب الثانى

مفهوم المسنين اصطلاحا

لم يتفق العلماء على تعريف خاص للمسن ، أو لسن الشيخوخة . وبالاستقرار تبين وجهات نظر متفاوتة لتعريف ذلك بحسب طبيعة العلم والموضوع الذى ينظر من خلاله .

وكثيرا ما يرتبط هذا اللفظ لدى بعض الباحثين بسن معين ، وهى سن الستين ، فيقال : المسن : هو من تجاوز عمره الستين [٢] . ومن المعلوم أن هذه المرحلة نسبية ، وتتفاوت من فرد لأخر ، بعض من بلغ هذا العمر أو تجاوزه قد يكون نشيطا ، ولا تظهر عليه بوادر السن أو الشيخوخة ، والعكس كذلك ، فإننا قد نجد من هو دون هذا العمر وقد ضعف ، واشتعل رأسه شيبا ، لذا نستطيع القول : أن العمر التأريخى للإنسان يعد معيارا غير دقيق لتحديد مرحلة وصفه ب (المسن) [٣] . وجاء فى القران الكريم فى سورة هود ماذكرته زوجة ابراهيم عليه السلام " قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا " سورة هود الاية ٧٢، ويتبين من هذه الايه أن الشيخ والعجوز هو كبير السن الذى أثر الكبر فى نشاطة . ومرحلة الشيخوخة تعنى الضعف بعد الشدة والقوة ، وقال تعالى " للَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً " سورة الروم : الاية ٥٤ . وبالتالى نجد أنه لم يرد لفظ المسن بعينه فى القران الكريم ، ولكن عبر عنه القران الكريم والسنة النبوية والفقهاء بألفاظ أخرى ، للإشارة إلى المرحلة الأخيرة التى يمر بها الإنسان ومنها الشيخ والهرم والعجوز [٤]

وعرفه بعض الفقهاء بأن المسن هو " كل فرد أصبح عاجزا عن رعاية نفسة وخدمتها ، إثر تقدمه فى العمر وليس بسبب إعاقة أو شبهها " [٥] .

١- ابن حجر ، فتح البارى شرح صحيح البخارى ، مرجع سابق ، صفحة ١٧٨

٢- منى شويكة ، دور طريقة تنظيم المجتمع فى إشباع الاحتياجات الإجتماعية للمسنين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الرياض ، ١٤١٤ هـ ، ص ١٢

٣- عبدالله بن ناصر بن عبدالله ، رعاية المسنين فى الإسلام ، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلة النشر العلمى بجامعة الكويت ، مجلد ١٢ ، العدد ٣٣ ، ١٩٩٧ ، صفحة ٢٠١

٤- سرى زيد الكيلانى ، محمد سرى الكيلان ، رعاية المسنين فى الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية ، بحث منشور بالمجلة الأردنية فى الدراسات الإسلامية ، مجلد ١٢ ، عدد ١ / ٢٠١٦ ، صفحة ٣٧٣

٥ - عبدالله بن ناصر بن عبدالله ، رعاية المسنين فى الإسلام ، مرجع سابق ، صفحة ٢٠٢

ويرى الباحث :- أن هذا التعريف هو الأفضل كون أنه نخرج من اشكالية تحديد السن الزمنى الذى يتفاوت الناس فيه .

وكثير ما يحدث ويقع الخلط بين مصطلحى كبار السن (المسن) والشيخوخة اللذين اعتاد الباحثون على اعتبارهما مصطلحين مترادفين . فالشيخوخة هى مرحلة عمرية يمر بها الإنسان تتمثل بتغيرات معينة تصيب أنسجة الجسم ووظائف اعضائه تحدث فى أعمار معينة متفاوتة (قد تبدأ من سن الخمسين أو أكثر) وتتضمن هذه التغيرات انحلال العضلات والخلايا الذهنية وهشاشة متزايدة فى العظام وارتفاع فى معدل الإصابة بالأمراض كالسرطان والالتهاب الرئوى وغيرها فضلا عن بعض المشكلات النفسية والاجتماعية التى تصاحب هذه المرحلة [١] .

وبالتالى يتضح الفرق بين مصطلح الشيخوخة وكبار السن من المراد بهما ، حيث يراد بالأول مرحلة من مراحل حياة الإنسان كالطفولة والصبا والشباب والكهولة انتهاءا بالشيخوخة بما لها من مظاهر تميزها عن غيرها تبدأ حسب السائد منذ سن ٦٠ – ٦٥ حتى نهاية العمر ، أما كبار السن والمسنون فتشمل الأشخاص الذين بلغوا السن الذى تبدأ به مرحلة الشيخوخة أى أن التركيز هنا على الحالة الشخصية وليس المرحلة العمرية ، وإن كان مصطلح كبار السن أشمل ، إلا إننا نرى أن هناك فرقا أخر مفاده أنه ليس كل من بلغ سن الستين من العمر دخل ضمن مرحلة الشيخوخة (هذا طبعا باستبعاد المعيار العمرى) لأن هناك من الأشخاص من يصل إلى هذا العمر ويتخطاه بدون أن تظهر عليه علامات الشيخوخة ، ويعود ذلك إلى الإختلاف فى قابليات الأفراد ومدى تأثرهم ببعض الظروف البيئية والعضوية والنفسية والاجتماعية والعقلية ، ومن ثم فإن مصطلح كبار السن أوسع نطاقا ويوحى بإمكانية مراعاة الفروق بين الأشخاص الداخلين فى نطاقه والاستفادة من الجانب الإيجابى فى حياتهم [٢] وهذا ما يؤيده الباحث .

المبحث الثاني

مفهوم المسنين فى القانون الدولى والتشريعات الوطنية

نظرا لأهمية هذا الموضوع سنلقي الضوء بداية على بيان مفهوم المسنين فى القانون الدولى في مطلب أول، على أن نتناول بيان مفهوم المسنين فى التشريعات الوطنية في المطلب الثاني من هذا المبحث.

١- محمد شفيق غربال وأخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، دار نهضة لبنان ، لبنان ، ١٩٨٠ ، صفحة ١١٠٤

٢- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية بكلية القانون جامعة عجمان ، مجلد ١ ، عدد ٢ ، ٢٠١٣ ، صفحة ٣٢٩

المطلب الأول :- مفهوم المسن فى القانون الدولى

على صعيد الأمم المتحدة فقد خلت وثائقها من تعريف جامع لكبار السن أو الشيخوخة سوى ما جاء بشكل عرضى وسريع فى معرض بيان المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الأقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى باعتبار كبار السن تشمل طائفة الأفراد البالغين من العمر ٦٠ سنة فأكثر مستنده إلى الممارسات المتبعة من قبل بعض الإدارات المعنية بذلك فى المنظمة . فى حين تعترف اللجنة بأن الإدارات التابعة لمنظمة الاتحاد الأوربى تعتمد سن ٦٥ فصاعدا ، لكونه السن الأكثر شيوعا للتقاعد مع تزايد الاتجاه نحو تأخيره [١] .

كما يلاحظ أن المنظمة لم تتخلص من الخلط بين مصطلحى الشيخوخة وكبار السن ، حيث تستخدم فى بعض وثائقها مصطلح كبار السن كما فى مبادئها المعلنة بشأن الموضوع عام ١٩٩١ ، فى حين استخدمت فى وثائق أخرى مصطلح الشيخوخة على سبيل المثال اعلانها بهذا الشأن لعام ١٩٩٢ ، وإن كان المصطلح الأخير يشيع استعمالة بكثرة فى عناوين البرامج والخطط الموضوعة من قبلها عبر الأجهزة والهيئات المشكلة لهذا الغرض ، بينما يستخدم مصطلح كبار السن أو المسنين عند الدخول والولوج فى تفاصيل هذه الخطط والاستراتيجيات والاشارة إلى حقوقهم [٢] .

ولقد حسمت المنظمة ذلك الخلاف حول الموضوع بتقريرها فى الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة رقم ١٤١/٥٠ لسنة ١٩٩٥ استخدام تعبير كبار السن عوضا عن المسنين تماشيا مع التسمية التى اعتمدها إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ وقررت استخدام كبار السن فى جميع المناسبات الخاصة بهم [٣]

كما أنه من الممكن أن يرتبط تحديد مفهوم المسن على المستوى الدولى بسن التقاعد أو الإحالة للمعاش ، بناء على ما جاء باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ سن الخامسة والستين ، لكى تقوم الدول بالاسترشاد بها عند تحديدها لسن التقاقد [٤] .

حيث انه فى جميع دول العالم يتم تحديد القوانين سنا معينة للإحالة للتقاعد ، ومن ثم استحقاق المعاش ، وذلك وفقا لظروفها الاجتماعية وتناسب عدد العاملين مع فرص العمل المتاحة ، وغالبا ما يتراوح هذا السن فيما بين الستين والسبعين . فبعض الدول تحدد سن المعاش ببلوغ صاحبة ٦٠ عام كما هو الشأن فى مصر والسعودية وفرنسا وايطاليا ، او بلوغ الشخص ٦٧ عام كما فى السويد أو ٧٠ عام كما هو الأمر فى البرتغال وأيرلندا [٥] .

١- التعليق رقم ٦ (١٩٩٥) الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المحدة بشأن تنفيذ العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الوثيقة مؤرخة فى ٥ كانون الأول ١٩٩٥ ص ٣ ، مشار إليه فى صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٣٠

٢- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٣٠

٣- الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة المرقم ١٤١/٥٠ الصادر فى ٢١ كانون الأول ١٩٩٥ والمؤرخة فى ٣٠ كانون الثانى ١٩٩٦

٤ - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ ، منظمة العمل الدولية ، موقع منظمة العمل الدولية ، الاتفاقيات ، موقع المنظمة WWW.ILO.org

٥- ماهر جميل أبو خوات ، حقوق المسنين فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية ، بحث منشور بمجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة حلوان ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠ ، صفحة ٥٤٣

وفى النهاية يمكننا صياغة تعريف قانونى لكبار السن فى ضوء القانون الدولى " بأنهم الأشخاص الذين بلغوا سن الستين عام فأكثر ، وهم أكثر الفئات التى تتعرض للمشاكل الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية ويحتاجون معهم ضمان بتمتعهم ببعض الحقوق العامة ذات الأهمية الخاصة ، وإقرار حقوق جديدة لهم تتناسب مع احتياجاتهم "

المطلب الثانى :- مفهوم المسن فى التشريعات الوطنية

إن العديد من القوانين من الدول قد اتجهت إلى جعل المدى العمرى الزمنى يكون هو المقياس فى تحديد مفهوم المسن ، وإن اختلفت فى تحديد هذا المدى ، إلا أنه يظهر ذلك من خلال بعض التعريفات فى هذه القوانين ومنها على سبيل المثال :- فى القانون البحرين رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين ونص فى المادة الأولى منه " المسن : هو كل مواطن أكمل سن (٦٠) سنة ميلادية [١] .

وأيضا نص القانون الكويتى رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الإجتماعية للمسنين " يقصد بالمسن فى تطبيق أحكام هذا القانون كل كويتى بلغ الخامسة والستين من العمر ، غير قادر على أن يؤمن لنفسه كليا أو جزئيا ما يؤمنه الشخص العادى لنفسه من ضرورات الحياة الطبيعية بسبب سنة أو نتيجة قصور قدراته البدنية أو العقلية أو النفسية " [٢] .

كما أشار القانون الجزائري إلى أن المسن كل من بلغ سن ٦٥ سنة [٣] ، أما موقف التشريعات المصرية من المسنين ، فلقد أقر دستور ٢٠١٤ بضمان حقوق المسنين صحيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وترفيهيا .

وفى خلال بحثنا عن مفهوم المسن فى التشريعات المصرية نجد أنه فى مصر لم يصدر قانون نهائى لحقوق المسنين حتى الان ، لكنه قد قدم مشروع لقانون حماية المسنين من قبل الحكومة المصرية فى شهر مارس ٢٠٢١ الماضى وقد عرض على مجلس الشيوخ وقد وافق مجلس الشيوخ عليه من حيث المبدأ فى شهر ديسيمبر ٢٠٢١ إلا أنه لم يخرج إلى النور بعد ، حيث اختلف مشروع قانون رعاية حقوق المسنين عن ما سبقه من تشريعات عربية فى تعريفه للمسن فقسم المسن الى نوعين (المسن ، والمسن المعوز) فنصت المادة الثانية من مشروع القانون المصرى أن المسن هو كل مواطن مصرى بلغ من العمر خمسا وستون سنة بصرف النظر عن حالتة الصحية أو المالية ، ويثبت السن بوثيقة رسمية أو بالفحص الطبى . أما (المسن المعوز) هو كل مسن غير قادر على أن يؤمن لنفسه أو من يعول بشكل كليا أو جزئيا ما يؤمنه الشخص العادى من الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للحياة) .

كما جاء بقانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة ٢٠٠١م حيث نص في المادة (٤١) من الفصل الخامس على ما يلي: "يستحق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة عند إكمال سن الستين، والمؤمن عليها عند إكمالها سن الخامسة والخمسين". ومثل ذلك جاء في تعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين رقم ١ لسنة ١٩٩٩م في الأردن حيث جاء في المادة الأولى ما نصه: "المسن المنتفع: هو الشخص الذي يزيد عمره

١- قانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين منشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٩٢٧ الخميس ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ - القانون الكويتى رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الإجتماعية للمسنين

٣- المادة الثانية من قانون رقم (١٢-١٠)، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، المؤرخ في ٢٣محرم ١٤٣٢هـ الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ٢٠١٢

على ٦٠ عاماً للذكور و٥٥ عاماً للإناث. وكذلك جاء في تعليمات ترخيص دور المسنين في الأردن رقم ٢لسنة ٢٠٠١[١] .

ويتضح لنا هنا أن معظم القوانين الذى أشرنا إليها فى السابق وإن كانت قد إختلفت فى تحديد المدى العمرى الزمنى للمسن ، إلا أنها متفقة على أن من بلغ الستين عاما من عمره ، فإنه يبدأ فى دخول طور الشيخوخة ، لافتراضها أن الشخص عن بلوغه هذا السن يفقد القدرة على مباشرة الأعمال التى كان يقوم بها من قبل .

وبالتالى يمكننا القول بأن المسن : هو ذلك الشخص الذى يبلغ سن الستون عاما ، حيث ان جميع القوانين السابقة قد اعتمدت على تحديد سن المسن على العامل العمرى الزمنى وليس العامل الصحى .

المبحث الثالث :- المجالات الرئيسية والمشكلات التى يتعرض لها المسنين وكبار السن

حيث يواجه كبار السن صعوبات خاصة فى المجالات الرئيسية مثل :- الصحة البدنية والعقلية ، والرعاية الاجتماعية كالإسكان والمواصلات والايرادات والتوظيف والتعليم والترفيه وحماية المستهلك ، والوصول الى المعلومات وصنع القرار [٢] .

كما أنه فى هذا المرحلة العمرية تزداد فيها بعض المطالب ذات الأهمية البالغة كما سنرى مثلا الحديد عن ضرورية توفير الإعانات المادية والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق ذات الأولوية بالنسبة للمسنين التى تتناسب مع الاحتياجات المرحلية لهك بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى وهى عديدة ومتفرعة ولكننا سوف نتحدث عن أبرزها وفى مقدمها :-

أولا :- تردى مستوى الصحة :- حيث يصاب الإنسان مع كبر سنه بمجموعة من الأمراض المختلفة ، تتركز فى مجملها بالأمراض الناتجة عن ضعف حيوية الجسم بشكل عام ، والضعف الوظيفى لبعض الأجهزة مثل أمراض الكبد والقلب والرئة .. وغيرها ، فضلا عن مجموعة من الأمراض العصبية والنفسية التى تنتشر فى هذه المرحلة العمرية مما يستدعى توفير الرعاية الصحية المناسبة التى تأخذ اتجاهين يتمثلان بالاتجاه العلاجى والاتجاه الوقائى [٣] . وبالتالى لا يستطيع كبار السن أن يتحصلوا على الخدمات الكافية فى المستشفيات وغيرها مما يؤدى إلى تدهور حالتهم الصحية .

ثانيا :- انعدام وعدم التمتع بالحقوق الاقتصادية :- حيث إن كبار السن يتعرضون الى الحرمان بشكل كبير من فرص الحصول على عمل وقد يحال بعضهم الى التقاعد المبكر فى سن الستين ، مما يؤدى إلى

---

١ - قانون الضمان الأردنى لسنة ٢٠٠١ المادة ٤١

٢ - HUMAN RIGHTS AND OLDER PEOPLE , Research Paper published Northern Ireland Assembly, Research and Library Service , ٢٦ November ٢٠٠١ , page ٣ , http://archive.niassembly.gov.uk/io/research/٤١٠١.pdf

٣- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٣٦

حرمانهم من مصدر الرزق اللازم لمعيشتهم ، ويحدث عرقلة فى مواصلة نشاطهم الاجتماعى ، وبالتالى يشعر المسن بأنه شخص غير ذو فائدة ونفع [١] .

كما أن الضرورة الاقتصادية تجبر كبار السن على العمل وكسب المال (وهذا يدل على عدم وجود ضمان اجتماعى لدعم كبار السن) حتى فى السياسات والمعايير الحكومية ليست فعالة بما يكفى لضمان الأمان [٢].

ثالثا :- المشكلات الاجتماعية والأسرية :- حيث يواجه كبار السن أو المسنين بعض من العقبات الاجتماعية وهى تتمثل فى فقدان دورهم الاجتماعى وهذا نتيجة لعدم استجابة المجتمع لاحتياجاتهم أو عدم منحهم الفرصة فى الاستراك فى اتخاذ القرارات الهامة . فيتعرضون إلى ما يطلق عليه (اغتراب المسنين عن المجتمع) التى تجعل منهم أشخاصا منكمشين فى علاقاتهم مع الأخرين وبالتالى سوف يكونوا فريسة للوحدة والعزلة وكذلك فقدان المركز فى تلك العلاقات الاجتماعية عموما والعائلية خصوصا [٣] .

رابعا :- انخفاض مستوى التعليم والعجز فى أوقات النزاعات المسلحة :- حيث يعانى المسنون خصوصا فى البلدان النامية من الافتقار الى المستوى المطلوب من التعليم والثقافة بشكل عام حيث تضم هذه البلدان أعدادا كبيرة من الأشخاص الذين يصلون إلى سن الشيخوخة ، وهم بالكاد يلمون بالقراءة والكتابة مما يترك تأثيرا سلبيا كبيرا عليهم ، حيث يحد ذلك من قدرتهم على كسب العيش ويقلل من طلبهم على الحدمات الصحية ، فيتدنى مستوى تمتعهم بالصحة ، كذلك شعورهم بالاغتراب والوحدة والتهميش نتيجة لصعوبة التكيف مع متطلبات التغير التكنولوجى المتنامى [٤] .

وبالتالى تزاد محنة المسنين فى أوقات النزاعات المسلحة والكوارث ، حيث كثيرا ما يتركون أماكنهم عندما يهرب أفراد الأسرة الأخرون ، يضاف الى ذلك أنه قد يجرى تجاهلهم عند تقديم المعونات الإنسانية ، وتضيق لديهم فرصة الحصول على الغذاء والمساعدات الأخرى ، كما قد لا يكون موظفو الإقاثة مدربين على التعاطى مع احتياجاتهم الخاصة [٥] .

وبالتالى يتضح لنا مما سبق أن مشاكل كبار السن التى عرضنا لها تتصل فى أغلبها بحقوق الإنسان بجميع أنواعها ، إلا أنه مع مرحلة الشيخوخة التى يمر بها الإنسان فى دورة حياته تكون بعض احتياجاته ذات أهمية بالغة تقتضى توفيرها قد لا تكفى نصوص قانون حقوق الانسان التى يحتويها المواثيق الدولية ذات الصلة ، مما يستلزم أن يتم تكثيف الجهود على المستوى الوطنى والدولى للتصدى لهذه التحديات ووضع الحلول العلمية للمشاكل الموجودة ، بالتالى لا بد من وضع اتفاقية دولية خاصة لحقوق المسنين تكون ملزمة للكافة .

١- محمد على خلف وأخرين ، دراسة الوسائل والأساليب الكفيلة بإضعاف جو المتعة والسرور على حياة المسنين فى القطر العراقى جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية قسم البحوث النفسية ، ١٩٨١ ، صفحة ٥٧

٢ - Namitha K.L, Director , Malavika J, Research Associate , HUMAN RIGHTS OF THE ELDERLY PERSONS:LAW, POLICIES AND IMPLEMENTATION: A , STUDY WITH SPECIAL REFERENCE TO KERALA ,PROJECT REPORT NATIONAL HUMAN RIGHTS COMMISSION , The Centre for Human Rights (CHR) , (The National University of Advanced Legal Studies, Kochi) , India, pp ٤ https://nhrc.nic.in/sites/default/files/Project

٣- مدحت فؤاد فتوح حسين ، تنظيم مجتمع المسنين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ ، صفحة ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١

٤ - توصيات العمل المقترحة لإستراتيجية العمل الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ ، المجلعس الاقتصادي والاجتماعي، المؤرخة في ٢٩ أب ٢٠٠١ صفحة ١٤ ، مشار إليها فى صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٣٧

٥- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة العمل الدولية المنقحة للشيخوخة (مشروع أطار موسع) المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، المؤرخة فى ١٣ كانون الأول ٢٠٠٠ ، ص ٥١ ، ٥٢

الفصل الثانى

الأسس القانونية والجهود الدولية لحماية حقوق الأشخاص المسنين

لقد أصبحت رعاية الأشخاص المسنين من الحقوق الأساسية التى لابد من إقرارها من طرف الدولة بل وواجبة على الأبناء والأصول ، وبالتالى فى حالة تعذرها يتم ذلك عن طريق الدولة ومؤسستها . ولما كانت مسيرة حقوق الإنسان على المستوى الدولى مستمرة فقد تم إقرار الحقوق الأساسية للأشخاص المسنين فى المواثيق الأساسية بدون تمييز ، مع وضع عدة توصيات وخطط لحماية هذه الفئة والإهتمام بالشيخوخة فى أكثر من دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة والذى تكلل بإعتماد القرار رقم ٩١/٤٦ المؤرخ فى ١٦ ديسمبر ١٩٩١ المتضمن مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن ، يضاف الى ذلك الاتفاقيات الإقليمية التى تضمنت حقوق أساسية لهم [١] .

نظرا لأهمية هذا الموضوع سنلقي الضوء بداية على حقوق كبار السن فى نصوص اتفاقيات حقوق الانسان العامة والخاصة في المبحث الأول ، على أن نتناول ميثاق الأمم المتحدة لكبار السن لسنة ١٩٩١ واعلانها العالمى للشيخوخة ١٩٩٢ (مبحث ثانى) .

المبحث الأول :- حماية حقوق المسنين فى نصوص اتفاقيات حقوق الانسان العامة والخاصة

حيث يوجد فراغ وندرة فى النصوص الدولية فى مجال حماية كبار السن ، فعلى المستوى الدولى توجد سياسات ومعايير وأليات ترمى إلى حماية وتعزيز حقوق كبار السن ، إما فى شكل أحكام عامة أو خاصة ولا سيما فى مجال قانون العمل الدولى ، وكذلك القانون الدولى لحقوق الإنسان ، ويؤدى ذلك سياق تشتت تنظيمى تفقر فيه حقوق كبار السن إلى الحماية المنهجية [٢] .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنلقي الضوء بداية أولا على حقوق المسنين وكبار السن فى ضوء الاتفاقيات الدولية ، ثم نتناول ثانيا حقوق المسنين وكبار السن فى المؤتمرات الدولية ، ثم نتناول ثالثا جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق المسنين.

١- أحمد بن عيسى ، الحماية القانونية للأشخاص المسنين فى القانون الدولى والتشريع الجزائرى ، بحث منشور بمجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، صفحة ١٢٢

٢- أوشاعو رشيد ، الجهود الدولية والوطنية لحماية كبار السن ، بحث منشور فى المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف ، المجلد ٥٤ ، العدد ٥ ، صفحة ٣٠٧

المطلب الأول :- حقوق المسنين فى ضوء الاتفاقيات الدولية

حتى هذه اللحظة لا توجد اتفاقية دولية لحماية حقوق المسنين وكبار السن ، إلا انه قد ظهر على الساحة الدولية فى الاتفاقيات الحديثة ذات الصلة بحقوق الإنسان لا تكاد تخلو من الإشارة إليهم .

فعلى سبيل المثال إذ تضمنت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ الإشارة للشيخوخة فى المادة ١/١١ فيما يتعلق بالتمييز فى التمتع بالحق فى الضمان الاجتماعى [١] .

كما نصت أيضا المادة ١٨ من الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١ فى فقرتها الرابعة على " للمسنين والمعوقين الحق أيضا فى تدابير حماية خاصة تلائم حالتهم البدنية أو المعنوية "[٢].

كما نصت أيضا المادة السابعة من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ فى المادة السابعة منها التى نصت على حظر التميز على أساس السن [٣] .

وفى ذات السياق أشارت أيضا المادة ١/١٣ فى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة لسنة ٢٠٠٧ بشأن حق الوصول إلى القضاء دون تمييز على أساس سن المعاق ، وايضا أشارت المادة ١٦ المتعلقة بالخدمات الصحية وضرورة مراعاة عامل السن [٤] .

المطلب الثانى :- حقوق المسنين فى المؤتمرات الدولية

حيث عقدت الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة سنة ١٩٨٢ م برعاية المجلس الأقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، ورشح عنها خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة المكونة من ٦٢ نقطة . وتعتبر هذه أول وثيقة خاصة بالمسنين ، تدعو إلى تبنى إجراءات بشأن قضايا محددة مثل الصحة والتغذية ، حماية المستهلك المسن ، الإسكان ، البيئة ، الرعاية الاجتماعية ، العمل وضمان الدخل ، التعليم ، وجميع بيانات البحوث ذات الصلة بكبار السن [٥] .

كما أن المؤتمر أكد على أن هدف التنمية هو تحقيق رفاهية وسلامة كل المجتنع ، على أساس المشاركة الكاملة فى مسيرة التنمية والتوزيع العادل للثروات بين كل الفئات من شتى الأعمار [٦] .

---

١ - اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأه لسنة ١٩٧٩
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cedaw.aspx

٢ - الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١

٣- http://hrlibrary.umn.edu/arab/a٠٠٥.html
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين ١٩٩٠

٤- https://hrightsstudies.sis.gov.eg/-
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة
https://www.ohchr.org/ar/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightspersonsWithDisabilities.aspx

٥- لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، بحث منشور بمجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ٢٠٢١ ، صفحة ٢٣٩

٦- أوشاعو رشيد ، الجهود الدولية والوطنية لحماية كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

ولقد انعقد مؤتمر دولى فى مكسيكو سيتى سنة ١٩٨٤ فقد خلص لتوصية مفادها ضرورة قيام الدول بالاهتمام بالمسنين ، لا باعتبارهم فئة تبعية تلقى بثقلها على المجتمع ، بل باعتبارهم مجموعات قدمت معونات كبرى للحياة الاقتصادية والتربوية والاجتماعية [١] .

ولقد تمت صياغة وثيقة فيينا الدولية للشيخوخة ضمن طار اهتمامات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة ، وتوكد هذه الوثيقة على أن صياغة السياسات المتعلقة بالشيخوخة وتنفيذها هما حق مطلق ومسؤولية كل دولة ، على أن تطبق على أساس احتياجاتها وأهدافها القومية المحددة ، لكن فى ظل جهد إنمائى متكامل ومنسق فى إطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ومن خلال التعاون الدولى والاقليمى بحيث يسهل تطبيق المبادئ العامة [٢] .

ولقد أوصى أيضا مؤتمر القمة العالمية فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥ فى الإعلان الصادر عن ، الدول بأن تبذل مساعى خاصة فى سبيل حماية المسنين ، وخصوصا المعوقين منهم من خلال تقوية نظام الحماية العائلية ، وتحسين مكانتهم الاجتماعية ، وضمان الجو الاقتصادى المساعد لتأمين صناديق التوفير لمرحلة الشيخوخة [٣] .

ولقد نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى مدينة القاهرة فى مصر فى الفترة ما بين ٥ الى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ ، وقد نتج عنه برنامج عمل وهو عبارة عن وثيقة توجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وقد نال شهرة واسعة ، ولقد أشار فى البند (ج) من الفصل السادس للنمو السكانى وأنه على الدول أن تستهدف مسألة تعزيز الاعتماد على الذات لدى المسنين وتعزيز نوعية الحياة بتمكينهم من العمل والعيش بصورة مستقلة لأطول وقت ممكن ، ووضع نظم للرعاية الصحية ، علاوة على نظم للضمان الاقتصادى والاجتماعى عند الشيخوخة حسب الاقتضاء ، مع إيلام اهتمام خاص بالمرأة (لكونها تعمر أكثر من الرجل – فى معظم المجتمعات – وذلك فإنها تشكل الأغلبية من المسنين وهى فى الغالب ضعيفة للغاية فتستحق العناية الأكبر) ، وأكد أيضا على ضرورة أن تكفل الحكومات تهيئة الظروف اللازمة لتمكين المسنين من أن يعيشوا حياة صحيحة ومنتجة يحددونها بأنفسهم واستغلال مهاراتهم وقدراتهم التى اكتسبوها فى حياتهم استغلالا كاملا بما يعود بالفائدة على المجتمع ، وينبغى أن تحظى المساهمة القيمة التى يقدمها كبار السن للأسرة والمجتمع ، وخاصة كمتطوعين ومتقدمين للرعاية ، بالاعتراف والتشجيع ودعا إلى تعزيز نظم الدعم وشبكات الأمان الرسمية وغير الرسمية والقضاء على كل أشكال العنف والتمييز ضدهم مع التركيز على المسنات [٤] .

وبعد مرور عشرون عام من جمعية فيينا تم عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة فى مدريد لسنة ٢٠٠٢ [٥] . ولقد انجز عن هذا الانعقاد اعتماد الإعلان السياسى وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بهدف وضع سياسات ملائمة للقرن الحادى والعشرين ، وتدعو الخطة إلى التغيير فى المواقف والسياسات والممارسات على جميع المستويات للإستفادة من امكانات كبار السن والمسنين . كما أوصت تلك الخطة أن

١- لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، مرجع سابق ، صفحة ٢٤٠

٢- النجداوى أروى ، حماية كبار السن ، تقرير صادر عن المجلس الوطنى لشئون الأسرة ، الأردن ، ص ١٧ منشور على ncfa.org.jo:٨٥/ncfa/sites/default/files/Publications/_١.pdf

٣- انظر الى تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن ، ٦-١٢ مارس ، ١٩٩٥ ، https://www.un.org/ar/ga/٥٢/res/res٥٢٠٢٥.htm

٤- مؤتمر الامم المتحدة الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى مدينة القاهرة فى الفترة بين ما بين ٥ الى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤

٥- الجمعية العامة التابعة للمنظمة الأمم المتحدة ، نحو وضع صك قانونى دولى شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم ، الدورة السابعة والستون ، ١٣ فبراير ٢٠١٣ ، ص ١ ، ٢ https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=٥١٤١٩٦٧e ٢

يتم إعطاء الأولوية لكبار السن والتنمية ورفع مستويات الصحة والرفاهية بما يشمل مرحلة الشيخوخة ، وأن يتم ايجاد بيئات تمكينية وداعمة لهم [1] .

وبلا شك أن تلك المؤتمرات الكبرى السابقة التى أشرنا إليها فى الأعلى ، قد أعطت دفعة قوية لحماية المسنين ، من خلال توجيه الدول إلى الاهتمام برعاية المسنين ، وإدراج موضوع الشيخوخة فى عمليات التنمية الوطنية .

المطلب الثالث :- جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق المسنين

لقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها العمل على تقرير وصياغة الحقوق الخاصة بكبار السن خصوصا خلال العقد الأخير من القرن المنصرم ، فقامت الأمم المتحدة بإصدار وثائق دولية عديدة كرست وعززت فيها حقوق هذه الفئة من المجتمع إيمانا منها بأهمية العمل على رفع وضعها المعاشى والسعى نحو إتاحة الفرصة لها للمشاركة فى تنمية المجتمع ورقة باعتبارهم حلقة وصل بين الأجيال السابقة واللاحقة . ومن ضمن أبرز الوثائق المقرر فى هذا الصدد مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بكبار السن لسنة ١٩٩١ ، واعلان الأمم المتحدة العالمى للشيخوخة لعام ١٩٩٢ .

• مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن لسنة ١٩٩١

حيث ان تلك المبادئ لم تكن وليدة الحظة بل إنه كان هناك سلسلة من القرارات الواعية والداعمة لحقوق المسنين الى أن جاء القرار رقم ٢٥٤٢ (د – ٢٤) المؤرخ فى ١١ ديسمبر بشأن كبار السن بحزمة من المبادئ ، ويمكننا تقسيمها إلى خمسة أقسام كالتالى :-

١- مبدأ الاستقلال :- ويشمل حق كبار السن فى الحصول على مايكفى من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية ، وأن يتوفر لهم دعم أسرى ومجتمعى لحقوقهم ، مع ضمان ضرورة مصدر دخل يتمثل فى توفير فرصة عمل مناسبة لهم .

٢- مبدأ المشاركة :- وتعنى أن يظل كبار السن مندمجين فى المجتمع ، وأن يشاركوا فى صوغ وتنفيذ السياسات المؤثرة فى رفاههم وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم ، وينبغى تمكينهم من خدمة مجتمعاتهم المحلية والتطوع فى أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم وتمكينهم من تشكيل الجمعيات الخاصة بهم .

٣- مبدأ الرعاية :- ويهدف هذا القسم من مبادئ المنظمة المعلنة الى استفادة كبار السن من تدابير الرعاية والحماية المقدمة للأسرة والمجتمع المحلى ووفقا للقيم الثقافية المرعية فى كل مجتمع ، ووجوب حصولهم كذلك على الرعاية الصحية المناسبة والخدمات الاجتماعية والقانونية .

١- إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، مبادئ توجيهية لاستعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها ، نيويورك ، ٢٠٠٧ ، مشار إليها فى لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، مرجع سابق ، صفحة ٢٤٠،٢٤١

٤- مبدأ تحقيق الذات :- يتيح هذا المبدأ تمكين كبار السن من التماس فرصة التنمية الكاملة لإمكانياتهم من خلال الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية .

٥- مبدأ الكرامة :- ويقصد به توفير العيش لكبار السن بأمن وكرامة ودون خضوع لأى استغلال ، وأن تجرى معاملتهم بصورة منصفة دون تمييز ولأى سبب بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية .

والأهم من تلك المبادئ هو أن تكون هناك قوة لتنفيذها على الصعيد العملى ، فلقد دعت الجمعية العامة الى ضرورة توفير الدعم من قبل جميع الأطراف العاملة لتعزيز السياسات والبرامج ذات الصلة فى الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية والتماس التعاون الدولى لتمكين بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها حيال ذلك . وبالرغم من أن المبادئ المذكورة غير ملزمة حيث لا تضع أى التزامات قانونية ملزمة على الدول المعنية ، إلا أننا من جانبنا نرى أهمية دورها فى الدفع قدما نحو إحداث التقدم والرقى فى واقع حقوق المسنين على المدى البعيد لتشكل بالتالى طموحا للمنظمة تسعى إلى تحقيقه فى المستقبل ، ومن جانبا نعتقد أن المستقبل يحمل تباشير خير فى هذا الموضوع فى ظل السعى نحو إشاعة حقوق الإنسان واهتمام الدول برعاية وحماية حقوق مواطنيها على كافة الأعمار [١] .

- **إعلان الأمم المتحدة للشيخوخة لسنة ١٩٩٢**

بعد أن أدركت الأمم المتحدة بأن الشيخوخة تمثل تحديا ذا شأن للمجتمع الدولى وبالذات للحكومات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الخاصة الناشطة مما يتطلب إحداث تغيير أساسى فى الأسلوب والتعامل مع المشكلة بوعى وواقعية لضمان التعامل مع احتياجات المسنين والوفاء بها بشكل أمثل ، وذلك عبر وضع السياسات وتصميم البرامج وحث الأطراف الدولية والوطنية على العمل الجاد والسريع لاتخاذ التدابير وتنفيذ المشاريع وجعل الشيخوخة منتجة [٢] .

وفي عام ١٩٩٢ أيضاً، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مؤتمر الشيخوخة لخطة عمل فيينا الدولية، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن الشيخوخة الذي حثت فيه على دعم المبادرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة من أجل تقديم الدعم الكافي إلى المسنات لقاء مساهماتهن في المجتمع غير المعترف بها إلى حد كبير، وبتشجيع كبار السن من الرجال على تطوير قدراتهم الاجتماعية والثقافية والعاطفية التي ربما يكونون قد منعوا من تطويرها في سنوات كسبهم للعيش، وتقديم ادعم إلى الأسر من أجل توفير الرعاية، وتشجيع أفراد الأسرة على التعاون في توفير الرعاية، وتوسيع التعاون الدولي في إطار الاستراتيجيات الموضوعة لبلوغ الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١. كما تقرر في الإعلان الاحتفال بعام ١٩٩٩ بوصفه السنة الدولية لكبار السن، اعترافا ببلوغ البشرية "سن النضج" الديمغرافي [٣] .

ولقد تضمن الإعلان شقين وهما الأول : موجه نحو المجتمع الدولى والثانى خصص لدعم المبادرات الوطنية ذات الشأن وسوف نستعرضهم على هذا النحو :-

---

١- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٤٤

٢- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٤٥

٣- قرار الجمعية العامة ٥/٤٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إعلان بشأن الشيخوخة

١- وكان أبض ما ورد فى هذا الإعلان على الصعيد الدولى هو حث المنظمة على نشر مبادئ الأمم المتحدة السالفة الذكر ودعم الجهود المتواصلة التى تبذل لدعم السياسات العامة فى هذا الشأن عن طريق تحسين جمع البيانات والبحث والتدريب والتعاون التقنى وتبادل المعلومات المتعلقة بالموضوع ، والعمل على تأمين معالجة مسألة الشيخوخة ف برامج المنظمة نفسها ودعم الشراكات الواسعة النطاق داخلها بما يشمل الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية العاملة والقطاع الخاص . وكذلك تشجيع البلدان المانحة والمستفيدة على إدماج المسنين فى برامجها الانمائية ، كذلك دفع وسائل الإعلام على أداء دور رئيسى فى خلق الوعى بشيخوخة السكان والمسائل ذات الصلة بما يشمل الاحتفال باليوم العالمى للمسنين فى ١ تشرين الأول (الذى أكد عليه الإعلان نفسه فى البند الثالثة منه) . كما حث الإعلان الأطراف المعنية على التعاون والمشاريع التى تستهدف بلوغ مرحلة الشيخوخة المعافاة مدى الحياة . وتوليد الدخل المناسب لها وجعلها منتجة ، وأخيرا توفير ما يلزم من موارد بشرية ومادية (التى اعترفت المنظمة بحاجتها الماسة لها لغرض تحقيق الأهداف المذكورة ونشر الوعى باعتبار الشيخوخة ظاهرة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية [١] .

٢- وأهم ما جاء فى الشق المخصص للمبادرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة وفى سياق الثقافات والظروف المتاحة لكل بلد هو الدعوى إلى توسيع ودعم السياسات التى تعزز دور الحكومة (وقطاع المتطوعين والجماعات الخاصة) واعتبارها جزءا من الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة ، والعمل على جعلها تستجيب للإحتياجات والقدرات الخاصة للمسنين ، وتعزيز النظرة إلى كبار السن على أنهم مساهمون فى مجتمعاتهم وليسوا عبئا عليها وخلق فرصة التعاون بين الأجيال المسنة والشابة لتحقيق التوازن بين التقليج والتجديد فى أطار التنمية وعلى كافة المجالات ، وينبغى مشاركة المسنين فى وضع وتنفيذ البرامج الخاصة ونشر الوعى بذلك فى المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها مع التركيز على الفرص الملموسة وليس على أهداف مستحبه لا يمكن بلوغها والحرص على جعل متخذى القرارات والباحثين يضطلعون بدراسات عملية المنحى [٢] .

• إعلان مدريد السياسى للشيخوخة

بعد مرور عشرة أعوام على انعقاد الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة ، عقدت الأمم المتحدة جمعيتها الثانية فى مدريد لعام ٢٠٠٢ لأجل إقرار خطة عمل لحقبة أخرى تكون مصدر إلهام للسياسات المتعلقة بالشيخوخة وتأمين الحقوق اللازمة لكبار السن خاصة فى ظل ازدياد أعداد كبار السن وارتفاع حدة المشاكل وتأثير الأزمات الاقتصادية فى العالم ، وبعد مناقشات مستفيضة أعدت الخطة وألحق بها إعلان سمى بالإعلان السياسى للشخوخة الذى أيدته الجمعية العامة بموجبها قرارها المرقم ١٦٧/٥٧ لسنة ٢٠٠٢ [٣] .

وبدءا قد يثار تساؤل حول الغرض من وسم الإعلان بأنه إعلان سياسى والقصد الذى أراد واضعوه من هذا المصطلح ؟ للإجابة على ذلك نرى تفحص نصوص الإعلان تعطى الجواب على هذا التساؤل حيث لم يحتوى

١- البند (١) ، (٢) م اعلان الأمم المتحدة للشيخوخة لعام ١٩٩٢
٢- البند (٢) من اعلان الاممم المتحدة للشيخوخة لعام ١٩٩٢
٣- تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ، مدريد ٢٠٠٢/٤/١٢ ، وثائق الأمم المتحدة .

على إقرار لبعض حقوق كبار السن فحسب ، وإنما تضمن الجواب على هذا التساؤل حيث لم يحتوى على إقرار لبعض حقوق كبار السن فحسب ،وإنما تضمن التزامات من قبل الحكومات المشاركة باتخاذ إجراءات وتبنى سياسات معينة ، وإدارج بنود ومقررات لتنفيذ الخطة والإعلان معا والتوصية الناتجة عنهما مما يحمل على الاعتقاد بأن الإعلان عبارة عن تعهدات من جانب رؤساء الدول والحكومات التى يهمها الأمر بخصوص تعزيز حقوق وأحوال كبار السن . ويظهر هذا جليا من خلال عبارات مواد الإعلان التى تستخدم ضمير المتكلم بصيغة الجماعة (نحن ممثلى الحكومات نكرر تأكيد التزامنا .. إلخ) [١] .

حيث تم الإقرار فى هذا الإعلان عددا من الالتزامات مثل زيادة فرص العمل والنشاط لكبار السن لكنها مع ذلك لم تحدد الالية المناسبة لتنفيذ هذه الالتزامات وطريقة تمويلها ، وأخر فى قارة أسيا فى سنغافورة وهو يعد أول مؤتمر من نوعة لمقاومة أمراض الشيخوخة وللحفاظ على الصحة والشباب الدائم ، وناقشت المنتديات العامة فى هذا المؤتمر سبل استخدام الطب البديل والعلاج بالهرمونات والعلاج التقليدى لمكافحة الشيخوخة [٢] .

ومن السابق نستنتج أن أبرز ما توج به هذا الإعلان هو الالتزام المقطوع من قبل رؤساء الدول والحكومات على تنفيذ خطة العمل والسياسات المقررة لتشكيل أول وثيقة دولية تحمل صبغة إقرارية وتنفيذية فاعلة وواقعية بشكل تستجيب معه لحجم التحديات المطروحة فى مجال شيخوخة السكان وحقوقها وبالذات فى مرحلة زمنية فاصلة عدت مدخلا لقرن جديد يتاح فيه وجود مجتمع يضم جميع الأعمار المختلفة .

• قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حماية حقوق المسنين

حيث تتابع الجمعية العامة للأمم المتحدة المتابعة الدورية لحماية حقوق المسنين وعلى سبيل المثال :-

- فى الدورة السابعة والستون ١٣ فبراير ٢٠١٣ البند ٢٧ (ب) و (ج) من جدول الأعمال ، نحو وضع صك قانونى دولى شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم ، حيث سلمت بأن الجهود التى بذلتها الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية والمجتمع المدنى ، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، منذ اعتماد خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ من أجل زيادة التعاون والتكامل وزيادة الوعى بمسائل الشيخوخة وتفهمها لم تكن كافية لتعزيز مشاركة كبار السن فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز فرصهم فيها على نحو كامل وفعال . فلذلك دعت الجمعية العامة الدول وهيئات منظومة الأم المتحدة ومؤسساتها المعنية ، بما فيها الجهات المكلفة بولايات تتعلق بحقوق الإنسان والهيئات المهنية بموجب معاهدات حقوق الانسان الى الاسهام فى العمل المسند الى الفريق العام على النحو المبين فى الفقرة واحد أغلاه وتدعو المنظمات غير الحكومية المعنية الى المساهمة ، حسب الاقتضاء استنادا الى طرائق المشاركة التى اعتمدها الفريق العامل .

١- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة ٣٥١

٢- تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ، مدريد ٢٠٠٢/٤/١٢ ، وثائق الأمم المتحدة .

- فى الدورة الرابعة والسبعون ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ ، البند ٢٥ (ب) بعنوان التنمية الاجتماعية بما فى ذلك المسائل ذات الصلة فى العالم وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوى الإعاقة والأسرة ، حيث أشار الى انه فى خلال الفترة ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٣٠ يتوقع أن يزداد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر بنسبة ٣٨ فى المائة ، ليرتفع عددهم من بليون نسمة الى ١.٤ بليون نسمة ، متجاوزا عدد الشباب على الصعيد العالمى ، وأن هذه الزيادة ستكون الأكبر والأسرع فى بلدان العالم النامى ، واذ تسلم بالحاجة الى ضرورة الاهتمام على نحو أكبر بالتحديات الخاصة التى تواجه كبار السن بما فى ذلك فى مجال حقوق الإنسان . وإذا يساورها القلق من أن الكثير من نظم الصحة غير مؤهلة لتلبية الاحتياجات الناشئة عن تسارع شيخوخة السكان ، بما فى ذلك الحاجة الى الرعاية الوقائية والعلاجية والمسكنة والمتخصصة . فلذلك قدمت عدد من التوصيات ومنها بأن تقوم الدول الأعضاء بزيادة جهودها الرامية الى التوعية بخطة مدريد وتحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية لتنفيذها بما يشمل تمكين كبار السن وتعزيز حقوقهم ، مع مراعاة الأهمية البالغة للترابط والتضامن والمعاملة بالمثل بين الأجيال فى الأسرة من أجل التنمية الاجتماعية .

- فى الدورة الخامسة والسبعون ٢٢ يوليو ٢٠٢٠ البند ٢٦ (ب) بعنوان متابعة السنة الدولية لكبار السن : الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ، وقد قدم التقرير تحليلا لأثر شيخوخة السكان ، ضمن اتجاهات عالمية أخرى على مستقبل العمل ، ويستكشف التقرير سبل ضمان الأمن الاقتصادى فى سن الشيخوخة من خلال تسليط الضوء على التحديات والفرص على طريق تشجيع العمل فى أوساط كبار السن . وهو أيضا يستعرض مجموعة مختارة من الأعمال تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بشأن كبار السن فى إطار تصديها لجائحة مرض فيروس كرونا (كوفيد – ١٩) ، وخلص ذلك التقرير الى عدد من التوصيات وهو ضمان كفاية نظم الحماية الاجتماعية بما فيها امكانية الحصول على الحماية الطويلة الأجل والرعاية الصحية العادلة والشاملة ، وتحقيق الأمن الاقتصادى فى سن الشيخوخة ومعالجة الاثار السلبية للتميز .

المبحث الثانى :- أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية القانونية والاقليمية المعنية بحماية حقوق المسنين

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنلقي الضوء بداية أولا على بروتوكول الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السنة لسنة ٢٠١٦ (مطلب أول) ، ثم نتناول ثانيا اتفاقية الدول الأمريكية حقوق حقوق الإنسان لكبار السن لسنة ٢٠١٥ (مطلب ثانى) .

المطلب الأول :- بروتوكول الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السنة لسنة ٢٠١٦

تعتبر أهم اتفاقية إقليمية تهتم بحقوق كبار السن وأحدثها هى البرتوكول الملحق بالميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١ المتعلق بكبار السن المبرم فى ٣١ يناير ٢٠١٦ . المعتمد خلال جمعية رؤساء الدول فى دروتها ٢٦ العادية بعد ثمان سنين من المناقشات ، والذى تم إقراره بعد الكثير من الوثائق المهمة المعنية بكبار السن ومنها الإطار السياسى وخطة العمل للشيخوخة للاتحاد الإفريقى لسنة ٢٠٠٢ ، إلى جانب عدة قرارات وفقا لطموح وأهداف أجندة ٢٠٦٣ للإتحاد الإفريقى . ومنها إنشاء المجلس الاستشارى حول الشيخوخة سنة ٢٠٠٢ [١] .

حيث يتكون البروتوكول من ٣٢ مادة [٢] ،وضم عدة مواد جوهرية أهما فى المادة الأولى منه وهو تعريف الشخص المسن بأنه من يبلغ على الأقل ٦٠ سنة .

ونصت المادة الخامسة منه على تعد الدول بوضع قوانين وتشريعات لحماية حقوق كبار السن وضمان المساعدة الاجتماعية للأشخاص العاجزين .

وأشارت المادة الثالثة منه على منع التمييز ضد كبار السنة ، وأشارت أيضا المادة التاسعة منه على اختصاص التمييز ضد كبار السن من النساء والكبار المعوقين .

ونصت المادة السابعة منه على ضمان منحة لكبار السن من دون دخل ، وهذا ما وضحته المادة الثانية عشر منه وهم أولئك الذين يعتنون بأطفال يتامى أو صغار .

ونصت المادة الحادية عشر الى ضمان العلاج فى المنزل وفى المؤسسات المتخصصة ، واشارت المادة الرابعة عشر الى الزام الدول باتخاذ التدابير لحماية الكبار خلال حالات النزاعات والكوارث الطبيعية بحيث تكون لهم الأولوية فى المساعدة .

المطلب الثانى :- اتفاقية الدول الأمريكية حول حقوق الإنسان لكبار السنة لسنة ٢٠١٥

تعتبر اتفاقية الدول الأمريكية حول حقوق الإنسان لكبار السن المعتمدة فى ١٥ يونيو ٢٠١٥ [٣] ، الاتفاقية الوحيدة المتخصصة بحقوق كبار السن كاتفاقية قائمة بحد ذاتها ، كما يجب التشديد على أنها دخلت فعلا حيز النفاذ فى ١٥ يناير ٢٠١٧ أى بعد سنتين فقط من اعتمادها وهذا رقم قياسى يعكس اهتمام الدول الأطراف بكبار السن . أما الغرض من الاتفاقية فهو تعزيز وحماية وكفالة الاعتراف بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن والتمتع بها وممارستها على قدم المساواة ، من أجل الإسهام فى إدماجهم ومشاركتهم بشكل كامل فى المجتمع [٤] .

١- لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، مرجع سابق ، صفحة ٢٤٢

٢ - الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب المتعلقة بكبار السن لسنة ٢٠١٦
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/٢٨٠٧٢-wd-protocol_older_person_-arabic.pdf

٣- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_A-٧٠_human_rights_older_persons.pdf.

٤- لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، مرجع سابق ، صفحة ٢٤٣

كما أنه ليس فى هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يضع قيودا على الحقوق أو المزايا الأوسع أو الإضافية المعترف بها لكبار السن فى القانون الدولى أو القوانين المحلية للدول الأطراف إلا أنها ألزمت الدول الأطراف بأن تعتمد التدابير التشريعية الضرورية لتكريس أو تفعيل تلك الحقوق [١] .

فى حين حددت المادة الثانية منها السن المعيارى لكبير السن بأنه كل من يبلغ ٦٠ سنة على ألا تزيد عن ٦٥ وفقا لتشريعات الدول الأطراف . وإذا كان الوضع فيما يتعلق بكبار السن على الصعيد الدولى تشوبة عدة نقائص وإن اعتبرت فى المسار الصحيح ، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة وهو ما يستدعى اللجوء للحلول الوطنية [٢] .

حكم محكمة البلدان الأمريكية فى قضية بوبليت فيلتشيس وأخرون

حيث محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان هى مؤسسة قضائية مستقلة مكلفة بتطبيق وتفسير الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وتكون قرارات المحكمة مبررة ونهائية ولا يجوز الطعن فيها من قبل الدول الأطراف فى الاتفاقية .

حيث يكمن وقائع القضية فى أنه أدخل المريض (بوبليت فيلتشيس) إلى مستشفى سوتيرو ديل ريوم فى ١٤ كانون الثانى ٢٠٠١ ، بسبب فشل تنفس حاد ، وتم نقلة الى وحدة العناية المركزة الجراحي ، وتم اجراء عملية جراحية له وهو فاقد للوعى ، دون موافقة مسبقة من أقاربة ، ومع ذلك أجرى الأطباء تدخلا جراحيا وهو فاقد للوعى ، وفى ٢ فبراير خرج بويلت من المستشفى دون تعليمات اخرى . وبعد ثلاثة أيام نقل مرة أخرى الى نفس المستشفى ، حيث مكث فى وحدة الرعاية المتوسطة ، على الرغم من السجل المرضى له الى يحدد دخوله الى العناية المركزة ، مما ادى الى وفاته فى ٧ فبراير ٢٠٠١ عن عمر يناهز ٧٦ سنة بسبب الصدمة الإنتانية والالتهاب الرئوى القصبى الثنائى ، ووفقا لتسلسل الأحداث ، كان هناك فشل فى الأمتثال لمعايير الرعاية الطبية فيما يتعلق بالموافقة المستنيرة المطلوبة ، فان نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية لديه ميثاق ملزم لحماية حقوق الإنسان لكبار السن (اتفاقية البلدان الأميريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن) [٣] .

---

١ - Available at: the Organization of American States website, visited on October ١, ٢٠١٦), http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_A-٧٠_human_rights_older_persons.pdf.

٢- أوشاعو رشيد ، الجهود الدولية والوطنية لحماية كبار السن ، مرجع سابق ، صفحة٢٤٤

٣ - Á ngela Arenas Massa و Marilú Budinich Villouta و Carolina Riveros Ferrada , Sanctioning Chile's Public Health Care System for Not Providing Basic Services to the Elderly: The Inter-American Court's Poblete Vilches Ruling , Volume ٢٣/١, June ٢٠٢١, pp ٢٥٨ ,٢٥٩ , https://www.hhrjournal.org/٢٠٢١/٠٦/sanctioning-chiles-public-health-care-system-for-not-providing-basic-services-to-the-elderly-the-inter-american-courts-poblete-vilches-ruling/

وتجدر الاشارة الى ان هذه القضية تمثل اول اعتراف للمحكمة بالحق فى الصحة كحق مستقل ، ويمثل الحكم أيضا أول قرار للمحكمة بشأن حقوق كبار السن فى الشئون الصحية ، ورأت المحكمة أن الحق في الحياة يشكل "شرطًا أساسيًا للتمتع بجميع الحقوق الأخرى ، واستخدمت المحكمة حجة منهجية (حيث يجب تفسير القوانين المتعلقة بالمسألة نفسها بالإشارة إلى بعضها البعض ؛ ويمكن استدعاء ما هو واضح في أحد الأنظمة الأساسية للمساعدة في شرح ما هو مشكوك فيه) والإشارة إلى حكم سابق بشأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفقًا للمحكمة ، تتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن الوفاة في سياق طبي عندما يتم استيفاء الشروط التالية: (١) يُحرم علاج المريض في حالة طبية طارئة أو رعاية طبية أساسية ، على الرغم من خطر هذا الرفض. يطرح حياة المريض. (٢) وجود إهمال طبي خطير ؛ و (٣) وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر الذي لحق بالمريض. يجب أيضًا أن يأخذ التحقق من المسؤولية الدولية للدولة في الاعتبار أي حالة من حالات الضعف الخاصة للشخص المتضرر (في هذه الحالة ، وضع المريض كشخص أكبر سنًا) وأي تدابير يتم اتخاذها لتجنب هذا الموقف.

واستشهدت المحكمة أيضًا بالمادة ٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ، مشيرة إلى أن حماية الحق في السلامة الشخصية تتطلب تنظيم وتنفيذ الخدمات الصحية. كما أشارت إلى أن الدول "يجب أن تنشئ إطارًا تنظيميًا مناسبًا ينظم تقديم الخدمات الصحية ، ويضع معايير الجودة لكل من المؤسسات العامة والخاصة". في القضية المحددة قيد البحث ، رأت المحكمة أن الإغفال المتكرر للرعاية المقدمة لبوبليت والفشل في علاج ظروفه الصحية المحددة ساهم في تدهور صحته

و أخيرًا ، رأت المحكمة أن "لكبار السن الحق في زيادة الحماية ، التي تتطلب اعتماد تدابير متمايزة". وأيدت "الحق في شيخوخة كريمة وبالتالي التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية". مرة أخرى ، بحجة منهجية ، اقتبست المحكمة من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتحديد تعليقها العام رقم ٦ والتعليق العام ١٤ ، اللذان يوجهان الدول للحفاظ على تدابير الوقاية وإعادة التأهيل من أجل الحفاظ على القدرات الوظيفية. من كبار السن ، مما يقلل من تكاليف الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية [١] .

١ - Á ngela Arenas Massa و Marilú Budinich Villouta و Carolina Riveros Ferrada , Sanctioning Chile’s Public Health Care System for Not Providing Basic Services to the Elderly: The Inter-American Court’s Poblete Vilches Ruling , Volume ٢٣/١, June ٢٠٢١ , Previous reference , pp ٢٦٠ ,٢٦١

الخاتمة

لقد تناولنا فى هذا البحث قضية من أهم القضايا التى تمس الإنسانية جميعا وهى حقوق المسنين وكيف يتم حماية هذه الطائفة الاجتماعية ، ففى هذ العصر أصبحت رعاية المسنين من ضمن الموضوعات التى تستلزم منا جميعا اِلإهتمام على الصعيد الداخلى والدولى . فلم تعد دائرة الاهتمام بالمسنين تقتصر على الدراسات الاجتماعية ، بل أصبح للمسنين مجموعة من الحقوق المتعارف عليها عالميا ، والتى تنبع من الاهتمام الدولى بمسألة حقوق الإنسان .

فتحدثنا فى المطلب الأول عن مفهوم المسنين لغة واصطلاحا ووجدنا انه لم يتفق العلماء على تعريف خاص للمسن او لسن الشيخوخة وبالاستقرار تبين وجهات نظر متفاوتة لتعريف ذلك بحسب طبيعة العلم والموضوع الذى ينظر من خلالة . ثم انتقلنا فى المطلب الثانى الى مفهوم المسنين فى القانون الدولى والتشريعات الوطنية ووجدنا أيضا انه على صعيد الأمم المتحدة فقد خلت وثائقها من تعريف جامع لكبار السن أو الشيخوخة سوى ما جاء بشكل عرضى وسريع فى معرض بيان المصطلحات المستخدمة لوصف كبار السن من قبل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كبار السن تشمل طائفة الافراد البالغين من العمر ٦٠ سنة ، أما عن مفهوم المسن فى التشريعات الوطنية نجد أن العديد من القوانين من الدول اتجهت الى جعل المدى العمرى الزمنى يكوم هو المقياس فى تحديد مفهوم المسن . ولقد أشرنا فى المطلب الثالث عن المشكلات التى يتعرض لها المسنين وكبار السن فى مجال الصحة البدنية والعقلية والرعاية الاجتماعية كالاسكان والمواصلات وغيرها .

وفى المبحث الثانى تحدثنا عن الاسس القانونية والجهود الدولية لحماية حقوق الأشخاص المسنين ، وقسمناها الى مطلبين وهما المطلب الأول وتحدثنا فيه عن حماية حقوق المسنين فى نصوص اتفاقيات حقوق الانسان العامة والخاصة ، ونظرا لاهمية هذا المطلب فقد قسمناه الى ثلاث عناصر وهم أولا :- حقوق المسنين وكبار السن فى ضوء الاتفاقيات الدولية ، ثم نتناول ثانيا حقوق المسنين وكبار السن فى المؤتمرات الدولية ، ثم نتناول ثالثا جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق المسنين. ومن ضمن أبرز الوثائق المقرر فى هذا الصدد مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بكبار السن لسنة ١٩٩١ ، واعلان الأمم المتحدة العالمى للشيخوخة لعام ١٩٩٢ ، إعلان مدريد السياسى للشيخوخة و المتابعة الدورية للجمعية العامة للامم المتحدة فى حماية حقوق المسنين .

وفى الفصل الثانى أشرنا الى أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية القانوينة والاقليمية المعنية بحماية حقوق المسنين ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ألقينا الضوء بداية أولا على بروتوكول الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السنة لسنة ٢٠١٦ ، ثم نتناول ثانيا اتفاقية الدول الأمريكية حقوق حقوق الإنسان لكبار السن لسنة ٢٠١٥ .

وبعد الانتهاء من كتابة البحث توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات وكما يلى :-

* مرحلة كبر السن مرحلة عصيبة من مراحل عمر الإنسان حيث يطرأ فيها تغيرات كبيرة أهمها الضعف العام في الجسم والحواس والشعور بالحاجة إلى الآخرين. ولم يتفق العلماء على سن معينة محددة للشيخوخة. وإن كانت القوانين الوضعية والتشريعات الدولية تتفق على سن الستين أو خمس وستين

* إن أحكام القانون الدولى المنظمة لحقوق كبار السن مازالت حتى هذه اللحظة تعالج حقوق المسنين فى وثائق دولية ذات طبيعة ارشادية ، تخلو من عنصر الإلزام الذى يعد الأساس والركيزة المهمة فى الانتقال بتلك الحقوق الى ميادين تكفل لها التنفيذ بشكل كامل ، وعليه نوصى ونقترح بأن تجتمع الجهود الدولية فى مجال حماية حقوق كبار السن إلى اعتماد اتفاقية دولية تكون ملزمة لكل الأطراف بها أليات ملزمة وقواعد أمرة تكفل احترامها فى مواجهة جميع الدول .

* نوصى بأنه لابد من الإدراج الصريح لحقوق المسنين وعدم الاكتفاء بالإشارات الضمنية هنا وهناك فى الإتفاقيات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان .

* نوصى بضرورة وضع قوانين على مستوى كل دولة تبين حقوق المسنين .

* نوصى بأن يتم تعزيز الوعى الكامل بالاحتياجات الخاصة للاجئين المسنين والاستجابة لها من خلال عمل استراتيجيات إعلامية موجهة إلى حكومات بلدان اللجوء وبلدان المنشأ والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والجمهور عامة [١] .

* ضرورة فتح جميع المجالات للمؤسسات الخاصة لرعاية الأشخاص المسنين الميسورين بخدمات عالية الجودة ووفق عقود مدنية موثقة ، فى حالة ثبوت أنهم يعانون من اضطهاد فى عائلاتهم وسلب أموالهم وممتلكاتهم من طرف عائلاتهم ، أو فى حالات فشل الوساطة العائلية أو فى حالات العنف ضدهم ، مع فرض رقابة صارمة عليها من طرف الدولة لضمان تنفيذ العقود المبرمة بين الأشخاص المسنين وهذه المؤسسات الخاصة .

* ضرورة الإسراع من اعداد مشروع حقوق المسنين فى جمهورية مصر العربية حيث لقد قامت دول عربية كثيرة لاعداد قوانين خاصة لحماية المسنين منذ عام ٢٠٠٧ .

* ضرورة أن ينص قوانين التأمينات الاجتماعية فى جميع البلدان برفع قيمة المعاشات للمسنين بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية فى كل الأوقات ، لكى يتم الضمان لهم بحياة كريمة .

* نوصى بضرورة تدريب موظفى مفوضى الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والشركات المنفيذين على أساس دراسة أكثر تعمقا للاحتياجات المختلفة لكبار السن .

---

[١] - UNHCR's Policy on Older Refugees, Op. Cit., p. ٤-٥.

* نوصى أيضا بضرورة عمل حملة توعية للموظفين العموميون تستهدف أرباب العمل ووكلات التوظيف والجمهور بهدف زيادة وعى المجتمع حول التنمر على كبار السن ويمكن لهذه التدابير وغيرها أن تحدث عملا ايجابيا فى حماية حقوق الإنسان .

المراجع

أولا :- الكتب

- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الجزء ١٣

- المنجد ، دار الشرق ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥

- منى شويكة ، دور طريقة تنظيم المجتمع فى إشباع الاحتياجات الإجتماعية للمسنين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الرياض ، ١٤١٤ هـ

- ابن حجر ، فتح البارى شرح صحيح البخارى ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، بدون تاريخ ، جزء ١١

- ابراهيم مصطفى وأخرون ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، تركيا ، ١٤١٠ هـ

محمد شفيق غربال وأخرون ، الموسوعة العربية الميسرة ، دار نهضة لبنان ، لبنان ، ١٩٨٠ ، صفحة ١١٠٤-

- مدحت فؤاد فتوح حسين ، تنظيم مجتمع المسنين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦

ثانيا :- المجلات

- عبدالله بن ناصر بن عبدالله ، رعاية المسنين فى الإسلام ، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلة النشر العلمى بجامعة الكويت ، مجلد ١٢ ، العدد ٣٣ ، ١٩٩٧

- سرى زيد الكيلانى ، محمد سرى الكيلان ، رعاية المسنين فى الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية ، بحث منشور بالمجلة الأردنية فى الدراسات الإسلامية ، مجلد ١٢ ، عدد ١ / ٢٠١٦

- صفاء سمير ، دور الأمم المتحدة فى تعزيز حقوق كبار السن ، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية بكلية القانون جامعة عجمان ، مجلد ١ ، عدد ٢ ، ٢٠١٣

- ماهر جميل أبو خوات ، حقوق المسنين فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية ، بحث منشور بمجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة حلوان ، العدد ٢٣ ، ٢٠١٠

- محمد على خلف وأخرين ، دراسة الوسائل والأساليب الكفيلة بإضعاف جو المتعة والسرور على حياة المسنين فى القطر العراقى جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية قسم البحوث النفسية ، ١٩٨١

- أحمد بن عيسى ، الحماية القانونية للأشخاص المسنين فى القانون الدولى والتشريع الجزائرى ، بحث منشور بمجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، الجزائر ، ٢٠١٩

- أوشاعو رشيد ، الجهود الدولية والوطنية لحماية كبار السن ، بحث منشور فى المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، كلية الحقوق جامعة الجزائر بن يوسف ، المجلد ٥٤ ، العدد ٥

- لوكال مريم ، حماية حقوق كبار السن : دراسة مقارنة فى الاليات القانونية الدولية والوطنية ، بحث منشور بمجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر ، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ٢٠٢١

- النجداوى أروى ، حماية كبار السن ، تقرير صادر عن المجلس الوطنى لشئون الأسرة ، الأردن ، منشور على :ncfa.org.jo/sites/default/files/Publications/_٨٥ncfa١.pdf.

الوثائق الدولية

- التعليق رقم ٦ (١٩٩٥) الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المحدة بشأن تنفيذ العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الوثيقة مؤرخة فى ٥ كانون الأول ١٩٩٥ ص ٣ ،

- حقوق كبار السن ، تاريخ الاعلان ١٥ يونيو ٢٠٢١

https://www.ohchr.org/AR/Issues/OlderPersons/Pages/OlderPersonsIndex.aspx

- قرار الجمعية العامة المرقم ١٤١/٥٠ الصادر فى ٢١ كانون الأول ١٩٩٥ والمؤرخة فى ٣٠ كانون الثانى ١٩٩٦

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ ، منظمة العمل الدولية ، موقع منظمة العمل الدولية

- توصيات العمل المقترحة لإستراتيجية العمل الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢ ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤرخة في ٢٩ أب ٢٠٠١

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة العمل الدولية المنقحة للشيخوخة (مشروع أطار موسع) المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، المؤرخة فى ١٣ كانون الأول ٢٠٠٠

- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأه لسنة ١٩٧٩

- الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب لسنة ١٩٨١

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المهاجرين ١٩٩٠

- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

- تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاجن ، ٦-١٢ مارس ، ١٩٩٥ ، https://www.un.org/ar/ga/res/res٥٢/٢٠٢٥htm.

- مؤتمر الامم المتحدة الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى مدينة القاهرة فى الفترة بين ما بين ٥ الى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤

- الجمعية العامة التابعة للمنظمة الأمم المتحدة ، نحو وضع صك قانونى دولى شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم ، الدورة السابعة والستون ، ١٣ فبراير ٢٠١٣ ،

- قرار الجمعية العامة ٥/٤٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إعلان بشأن الشيخوخة

- البند (١) ، (٢) م اعلان الأمم المتحدة للشيخوخة لعام ١٩٩٢

- البند (٢) من اعلان الاممم المتحدة للشيخوخة لعام ١٩٩٢

- تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة ، مدريد ٢٠٠٢/٤/١٢ ، وثائق الأمم المتحدة .

- الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب المتعلقة بكبار السن لسنة ٢٠١٦

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

القوانين

- قانون رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حقوق المسنين منشور فى الجريدة الرسمية العدد ٢٩٢٧ الخميس ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩

- القانون الكويتى رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الإجتماعية للمسنين

- المادة الثانية من قانون رقم (١٢-١٠)، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين، المؤرخ في ٢٣محرم ١٤٣٢ه الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ٢٠١٢

قانون الضمان الأردنى لسنة ٢٠٠١

المراجع الاجنبية

- HUMAN RIGHTS AND OLDER PEOPLE , Research Paper published Northern -
, ٣, page ٢٠٠١November ٢٦Ireland Assembly, Research and Library Service ,
.pdf٤١٠١http://archive.niassembly.gov.uk/io/research/

- Namitha K.L, Director , Malavika J, Research Associate , HUMAN RIGHTS OF -
THE ELDERLY PERSONS:LAW, POLICIES AND IMPLEMENTATION: A , STUDY WITH
SPECIAL REFERENCE TO KERALA ,PROJECT REPORT NATIONAL HUMAN RIGHTS
COMMISSION , The Centre for Human Rights (CHR) , (The National University of
٤Advanced Legal Studies, Kochi) , India, pp
https://nhrc.nic.in/sites/default/files/Project

- Available at: the Organization of American States website, visited on October -
،(٢٠١٦, ١

http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/inter_american_treaties_A-
._human_rights_older_persons.pdf٧٠

- Carolina Riveros Ferrada , و Marilú Budinich Villouta و Á ngela Arenas Massa -
Sanctioning Chile’s Public Health Care System for Not Providing Basic Services to
, June ١/٢٣the Elderly: The Inter-American Court’s Poblete Vilches Ruling , Volume
٢٦١, ٢٦٠, Previous reference , pp ٢٠٢١

الفهـــرس

	المقدمة	٣
	خطة البحث	٥
الفصل الأول	**مفهوم المسنين فى القانون الدولي العام والتشريعات الوطنية**	٦
المبحث الأول	**مفهوم المسنين لغة واصطلاحا**	٦
المطلب الأول	**مفهوم المسنين فى اللغة**	٦
المطلب الثاني	**مفهوم المسنين فى الاصطلاح**	٧
المبحث الثاني	**مفهوم المسنين فى القانون الدولى والتشريعات الوطنية**	٨
المطلب الأول	**مفهوم المسن فى القانون الدولى**	٩
المطلب الثانى	**مفهوم المسن فى التشريعات الوطنية**	١٠
المبحث الثالث	**المجالات الرئيسية والمشكلات التى يتعرض لها المسنين وكبار السن**	١١
الفصل الثانى	**الأسس القانونية والجهود الدولية لحماية حقوق الأشخاص المسنين**	١٣
المبحث الأول	**حماية حقوق المسنين فى نصوص اتفاقيات حقوق الانسان العامة والخاصة**	١٣
المطلب الأول	**حقوق المسنين فى ضوء الاتفاقيات الدولية**	١٤
المطلب الثانى	**حقوق المسنين فى المؤتمرات الدولية**	١٤
المطلب الثالث	**جهود الأمم المتحدة لحماية حقوق المسنين**	١٤
المبحث الثانى	**أهم المواثيق والاتفاقيات الدولية القانوينة والاقليمية المعنية بحماية حقوق المسنين**	٢٠
المطلب الأول	**بروتوكول الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بكبار السنة لسنة ٢٠١٦**	٢٠
المطلب الثانى	**اتفاقية الدول الأمريكية حول حقوق الإنسان لكبار السنة لسنة ٢٠١٥**	٢١
	الخاتمة	٢٤
	المراجع	٢٦